NPT/CONF.2015/PC.II/SR.6

Distr.: General
24 May 2013
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/ أبريل – ٣ أيار/ مايو ٢٠١٣

محضر موجز (جذزئي)* للجلسة السادسة**

المعقودة في قصر الأمم، يوم الأربعاء ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد فيرونا ..... (رومانيا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يجر إعداد محضر موجز لبقية وقائع الجلسة.

** لم يجر إعداد محضر موجز للجلسة الخامسة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة استعمال الورق

13-34578 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

مناقشة عامة بشأن المسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - **السيد بين أكوا** (غانا): قال إن غانا انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨، والأمل يحدوها في أن تحقق المعاهدة أهدافها في نزع السلاح النووي ومنع انتشاره في أقرب الآجال. غير أن هذه الأهداف، بالإضافة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط ما زالت بعيدة عن متناول الدول الأطراف في المعاهدة ويجب معالجتها لما في ذلك من مصلحة بالنسبة للإنسانية جمعاء.

٢ - وأضاف قائلا إن تشجيع الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية تطور بشكل ملحوظ من خلال التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأطراف التي تملك إمكانات نووية متطورة. وألمح إلى أن هذا التعاون قد ساعد بلده الذي يُشغل مفاعلا للبحث ويقدم دورات تدريبية للخبراء النوويين في مجموع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما يستعمل التكنولوجيا النووية في دعم حملات القضاء على الفقر ومكافحة الأمراض. وذكر أن غانا تخطط كذلك لإنشاء محطة لإنتاج الطاقة النووية لتلبية حاجاتها المتزايدة من الطاقة.

٣ - وتابع قائلا إنه إذا كانت الترتيبات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية لخفض ترسانتها تمثل تطورا إيجابيا، يجب أن تتم هذه الإجراءات وفق الآليات الدولية المقبولة فيما يتعلق بضرورة الشفافية والخضوع للمساءلة، بما يجعل منها إجراء من إجراءات بناء الثقة يفضي في نهاية المطاف إلى استقطاب كل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وذكر أن غانا تحث جميع الدول على الانضمام للمعاهدة قلبا وقالبا بهدف ضمان استدامتها. فليس ثمة بلد يمكن أن يسلم من حادث خطير تسببه الأسلحة النووية، كما ناشد جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتفادى المضي في برامج لصنع الأسلحة النووية وأن تواصل حث الدول الحائزة لهذا النوع من الأسلحة على تحويل سيوفها النووية إلى محاريث نووية.

٤ - وذكر أن أطراف معاهدة بيلندابا، التي تنص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ما زالت تنتظر تصديق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية طوعا على المعاهدة ، معربا عن أمله في أن يتم استئناف المحادثات المتوقفة بشأن مقترح عقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط في أقرب الآجال. وهي تعرب أيضا عن أملها في تنشيط مؤتمر نزع السلاح بحيث يتم الاتفاق في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل للمؤتمر ويجري توسيع قاعدة أعضائه.

٥ - وفي ختام كلمته، أشار إلى أن غانا تناشد جميع الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تصادق عليها في أقرب الآجال الممكنة كما تناشد الدول غير الموقعة عليها، أن تنضم إليها دون مزيد من الإبطاء.

٦ - **السيد ريتشير** (ناميبيا): ذكر أن حكومته تلتزم التزاما تاما بمبادئ نزع السلاح النووي وعدم انتشاره واستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية - وهي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وألح على أنه ليس من سبيل لضمان السلم والأمن الدوليين سوى تنفيذ المعاهدة تنفيذا كاملا غير قائم على التمييز والتدمير الكلي لجميع الأسلحة النووية. وأضاف أن حكومة بلاده تولي أهمية كبرى لحكم المعاهدة التي يعطي الحق الثابت لكل الأطراف في المعاهدة لتَطوير الأبحاث المتعلقة بالطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية بدون تمييز وبانسجام مع المادتين الأولى والثانية.

٧ - وأضاف قائلا إن الإطار المتعدد الأطراف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمنح الأمن لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. وتتحمل جميع الدول الأطراف وخاصة تلك التي تمتلك السلاح النووي مسؤولية خاصة في نزع السلاح النووي ومنع انتشاره، وأيضا في دعم الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ومضى يقول إن أمن الطاقة مهم لتشجيع التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أشار إلى الدور المهم الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول الأطراف في المعاهدة لتطوير البرامج الفعالة لإبراز القدرات التقنية والتنظيمية للاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

٨ - واستطرد قائلا إن ناميبيا شرعت في تطوير سياسة دورة الوقود النووي من أجل تعزيز نظامها الوقائي والأمني والوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب المعاهدة. كما تتعهد بلاده بالالتزام بالأسس المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية التي تنص على نزع السلاح وحماية المواد والمنشآت النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما يتضح من خلال المصادقة على البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة بيلندابا.

٩ - **السيد المباركي** (الكويت): ذكر أنه من المؤسف أنه منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تزايد الإنفاق العسكري وتمسكت الدول المالكة للسلاح النووي بترسانتها. وفي الوقت نفسه، تلكأت الدول في تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي وخاصة فيما يتعلق بخطة العمل الرابعة، التي دعت إلى عقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. وأضاف قائلا إن الكويت ملتزمة بدعم جهود نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وتساند عقد ذلك المؤتمر سنة ٢٠١٣.

١٠ - وأردف قائلا إنه من المؤسف أنه بالرغم من التزام جميع بلدان الشرق الأوسط بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وباتفاقات الضمانات الشاملة التي وقعتها، تتمادى إسرائيل في رفضها الانضمام إلى المعاهدة أو على الأقل إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الموقف يمثل عائقا رئيسيا في سبيل تحقيق عالمية المعاهدة، ويشكل ذريعة لباقي الدول التي تسعى إلى تصنيع أسلحة نووية أو الحصول عليها.

١١ - وأضاف قائلا إن جميع الدول لها حق ثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها، مع مراعاة أن هذا الحق يترتب عنه مسؤوليات كثيرة، خاصة في مجال سلامة المنشآت النووية وأمنها. فالتعاون مع الوكالة الدولية بطريقة شفافة من شأنه أن يعزز جانب السلامة. وقال إنه من واجب اللجنة التحضيرية أن تضمن تطبيق معايير السلامة النووية القصوى في الدول التي تمتلك منشآت نووية.

١٢ - **السيد العسل** (المغرب): ذكر أنه في ظل مرحلة تتميز بتحديات صريحة لمبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما فيها توقف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، يتعين إعادة قضايا نزع الأسلحة إلى قلب جدول الأعمال الدولي حيث مكانها. وفي هذا السياق، رحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة بشأن موضوع نزع السلاح النووي في سبتمبر ٢٠١٣، كما دعا الدول الأطراف إلى استغلال الزخم الذي يحدثه تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إجراءات زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) واعتماد خطة عمل في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بهدف تعزيز عملية عدم الانتشار.

١٣ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية بعض الإجراءات لخفض ترساناتها تدريجيا - بعد مرور عقد من الزمن على تعهدها بالقيام بذلك أثناء المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠ - فإن الهدف الأساسي المتمثل في نزع السلاح النووي على نحو يمكن التحقق منه لم يتم بلوغه بعد. وأشار إلى أن الدول غير الحائزة للسلاح النووي يساورها بطبيعة الحال القلق أمام تأجيل تنفيذ معاهدة حظر التجارب النووية بسبب عدم مصادقة ثماني دول أطراف عليها، ولغياب آلية ملزمة قانونا للحصول على ضمانات أمنية سلبية. ولذلك فقد أصبح من المستعجل بالنسبة للدول الحائزة للسلاح النووي الإسراع في التنفيذ الفعلي لخطة عمل مؤتمر عام ٢٠١٠.

١٤ - وقال إنه يجب إضافة إلى ما سبق تركيز الاهتمام على إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية كإجراءات تكميلية لحماية الدول غير الحائزة لهذا النوع من الأسلحة ولتفنيد الرأي القائل بأن امتلاك الأسلحة النووية يساعد في ردع البلدان الأخرى الراغبة في حيازتها. وأبدى أيضا أسفه لتأجيل انعقاد مؤتمر إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط، معربا عن أمله في أن ينعقد في أقرب الآجال.

١٥ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يرحب بالدور الأساسي الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية سواء في مكافحة الانتشار النووي أو في تعزيز الحق الثابت في الحصول على الطاقة النووية لاستخدامها لأغراض سلمية. وفي ضوء التحديات التي تطرحها ندرة المواد الطبيعية والتغيرات المناخية، ذكر أنه أصبح من المهم ضمان حق الدول الأطراف في امتلاك التكنولوجيا النووية في مجالات حيوية كإنتاج الطاقة والطب والماء والزراعة والبيئة.

١٦ - **السيدة تشافيس** (الأرجنتين): قالت إن تطورات عدة حصلت مؤخرا كدّرت مشاعر التفاؤل الحذر الذي أبانت عنه الدول الأطراف في ختام مؤتمر ٢٠١٠. ومن بين هذه التطورات إقدام دولة انسحبت من المعاهدة في ظروف مبهمة على إجراء تجارب نووية وتوجيه التهديدات، والقيود التي تواجهها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في القيام بمهماتها التفتيشية، وعدم عقد مؤتمر إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط، والتقدم البطيء للدول الحائزة للأسلحة النووية في نزع السلاح النووي، وعدم تحقيق عالمية المعاهدة، ورفض الدول الحائزة للأسلحة النووية رفع تحفظاتها على معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتأخر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وعدم بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٧ - وأضافت قائلة إن الالتزام الصارم للدول الأطراف بأحكام معاهدة عدم الانتشار باتباع نهج يحقق التوازن فيما بين الركائز الثلاث للمعاهدة، هو السبيل الوحيد إلى الخروج من المأزق الحالي. وبما أن المعاهدة هي معاهدة جوهرها أمني بالأساس، فإن تنفيذها يجب أن يأخذ في عين الاعتبار أمن كافة الأطراف. وأشارت إلى أنه بالنظر إلى عدم الترابط فيما بين الالتزامات المقطوعة، فإن عدم امتثال بعض الدول الأطراف للمعاهدة لا يمكن أن يتخذ ذريعة لتسويغ عدم امتثال دول أخرى.

١٨ - وأردفت قائلة إنه للحفاظ على وحدة المعاهدة يجب التأكيد على أن انتشار الأسلحة النووية وعدم الامتثال لأحكام المعاهدة والانسحاب من التزاماتها القانونية أو التهديد بالانسحاب منها، تعد كلها تصرفات غير مقبولة يجب إدانتها إدانة شديدة من جانب المجتمع الدولي. غير أن النطاق الواسع للمعاهدة التي تقوم على الالتزام الأمني المتبادل ـ وخاصة حماية الدول التي لا تمتلك السلاح النووي

وضمان أمنها ـ لا ينبغي التغاضي عنه لصالح نقاشات بشأن أدوات جديدة، لئلا يتضرر نظام عدم الانتشار بأكمله.

١٩ - وفي ختام كلمتها، قالت إن حكومة بلادها تلتزم التزاما تاما بالمبادرات المتصلة بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية في سياق عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

٢٠ - **السيد كمينت** (النمسا): ذكر أن بلده في إطار وفائه بمسؤوليته كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قدم تقريرا يتضمن معلومات مفصلة عن تنفيذ القرارات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠١٠. وباعتبار أن المعاهدة هي حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، يجب العمل على حمايتها والحفاظ على فعاليتها، التي لا تقاس بالاتفاق على وثيقة توافقية أو عدمه وإنما تقاس بالإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف.

٢١ - ومضى قائلا إن وفد بلاده يساوره قلق شديد بشأن مصداقية تنفيذ التزامات نزع السلاح، وسط كل المؤشرات التي توحي بأن الدول الحائزة للسلاح النووي تأمل في الحفاظ على تلك الأسلحة إلى أجل غير مسمى. وأضاف قائلا إن ما يثير الجزع أيضا هو المصداقية المشكوك فيها للمعاهدة كأداة لمنع انتشار الأسلحة النووية، كما يتضح من تصرفات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والبرنامج النووي الإيراني والمسألة العالقة المتصلة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط.

٢٢ - واستطرد قائلا إن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره يجب أن يُنظر إليهما كمفهومين يعزز الواحد منهما الآخر، لكن من المهم أيضا الاتفاق على ما يعنيه كل مصطلح على حدة بالنظر إلى الآراء المتباينة بل المتضاربة التي تتبناها الدول الأطراف في المعاهدة. وذكر أنه خلال الدورات الاستعراضية السابقة، تم تجاهل التناقضات الجوهرية الضمنية التي تشوب المعاهدة عبر استخدام لغة توافقية غامضة. ولا بد من معالجة هذه التناقضات والتصورات المختلفة من أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة كأداة رئيسية لضمان الأمن الجماعي.

٢٣ - وتابع قائلا إن النمسا تأمل في أن تستخدم كل الدول المهتمة بنزع السلاح النووي المبادرات المتعددة الأطراف من قبيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي المحدث بموجب قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ للمساعدة على الخروج من المأزق الحالي والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وأوضح أن الحديث عن الأسلحة النووية يجب أن يتحاشى الخوض في المفاهيم الأمنية العسكرية المتجاوزة الموروثة عن الحرب الباردة، والتركيز على الاستنتاجات المستخلصة من الفهم المشترك بأن أي استخدام للأسلحة النووية سيكون له آثار كارثية على الجنس البشري بأكمله. وفي هذا السياق، قال إن انعقاد مؤتمر أوسلو في عام ٢٠١٣ بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية كان بمثابة معلمة بارزة.

٢٤ - ومضى قائلا إن حكومة بلاده تعتبر أن إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من الانشطار النووي هو نشاط غير مستدام، كما أنه ليس وسيلة آمنة وفعالة لمقاومة تغير المناخ، ولذلك قررت إزالة الطاقة النووية من مصادر الطاقة المستخدمة على الصعيد الوطني. وألمح إلى أن كل الدول لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، لكن هذا الحق يرتبط بمسؤوليات والتزامات. ومن هذا المنطلق، يتعين على البلدان التي تختار تطوير إمكاناتها في هذا المجال أن تقوم بذلك بأعلى درجة من تدابير السلامة والأمن والالتزام بعدم الانتشار وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٥ - **السيد مينتي** (جنوب أفريقيا): تحدث بالنيابة عن مجموعة الدول الأطراف المنشغلة بالعواقب الإنسانية للأسلحة

النووية، وقال إن الدمار غير المقبول والعشوائي الذي تحدثه هذه الأسلحة ظل من المواضيع المغيبة في النقاشات المتعلقة بنزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وأضاف قائلا إن آثار تفجير السلاح النووي، بدءا بالقتل والدمار الفوريين وانتهاء بهول الكوارث الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، لا تقف عند الحدود الوطنية ولذلك فهي قضية تشغل اهتمام الجميع.

٢٦ - وقال إن الجميع يقر بأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية أصبحت مصدر قلق شامل ويجب أن تدرج في قلب المحادثات المتعلقة بنزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وأشار إلى أن المشاركين في مؤتمر أوسلو بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية خلصوا إلى أنه ليست هناك دولة أو هيئة دولية يمكنها أن تواجه حالة الطوارئ الإنسانية العاجلة في أعقاب تفجير نووي أو أن تقدم للضحايا المساعدة الكافية. وذكر أن المجموعة ترحب بالعرض الذي قدمته المكسيك لاحتضان مؤتمر لمتابعة بحث هذا الموضوع.

٢٧ - وشدد على ضرورة توجيه كافة الجهود لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وهو إنجاز لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال القضاء الكلي عليها. وأضاف قائلا إن منع استخدام الأسلحة النووية وانتشارها وكذا تحقيق نزعها هي مسؤولية مشتركة لجميع الدول، بما في ذلك عبر بلوغ أهداف معاهدة عدم الانتشار وتحقيق عالميتها. ويجب اتخاذ تدابير لزيادة الوعي بالآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، وهي مسألة ينبغي أن تكون نبراسا للعمل المضطلع به في إطار نظام المعاهدة وأن لا تقتصر المشاركة فيها على الحكومات بل ينبغي أن تشمل المجتمع المدني أيضا، وبطبيعة الحال، كل فرد في هذا العالم المترابط.

٢٨ - **السيد شبيهي** (الجزائر): قال إن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المعاهدة يجب ألا يخفي التحديات التي تواجهها، بما في ذلك عدم التوصل إلى نزع الأسلحة النووية ورفض بعض البلدان الانضمام للمعاهدة، بالإضافة إلى مخاطر الانتشار والإرهاب النووي. وبالرغم من ذلك، لا ينبغي أن تتخذ هذه التحديات ذريعة للحفاظ على أسلحة الدمار الشامل أو الاعتداء على الحق الثابت في تطوير الطاقة النووية لاستخدامها في أغراض سلمية. وأوضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور مهم في تشجيع هذه الاستخدامات، لا سيما بالنظر لمساهمة العلوم والتكنولوجيا النووية في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

٢٩ - وأضاف قائلا إن إطار البرنامج القطري الذي وقعته حكومته مع الوكالة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ كفيل بأن يعزز العلاقات الثنائية والتعاون التقني بينهما. وأفاد أن عدم حصول تقدم في مسألة نزع السلاح النووي ــ ممثلا في تعثر المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح - يعد بمثابة تهديد خطير لسلطة المعاهدة. وبالتالي هناك حاجة ملحة لسياسات وإجراءات للتقليل من دور الردع النووي في الجهود المبذولة لتطهير العالم من الأسلحة النووية. وفي هذ السياق، فإن مؤتمر العواقب الإنسانية للأسلحة النووية سلط الضوء على ما تلحقه هذه الأسلحة بالبشر من دمار لا رجعة فيه، وهو الشيء الذي عاشته بلاده التي كانت تستخدم كموقع للتجارب النووية في ستينيات القرن الماضي.

٣٠ - وأردف قائلا إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل عبء مسؤولية اتخاذ خطوات عملية في اتجاه نزع السلاح النووي، وينبغي أيضا بذل جهود لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والتفاوض بشأن صك ملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي. بالإضافة إلى ذلك، يجب حماية الدول غير الحائزة للسلاح النووي من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها

من خلال اعتماد وثيقة ملزمة قانونا بشأن ضمانات أمنية سلبية.

٣١ - وذكر أن وفده يرحب بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ويأسف للتأجيل غير المبرر للمؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط. كما دعا مقدمي قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والأمينَ المتحدة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لعقد المؤتمر في أقرب الآجال.

٣٢ - **السيدة أوبيدا ريفرز** (وكالة حظر الأسلحة النووية في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): قالت إن التنفيذ غير المتوازن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقف التقدم في مجال نزع السلاح النووي، يجب ألا يعيقا الجهود التي ترمي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وأشارت إلى أن المؤتمر الأخير الذي انعقد حول العواقب الإنسانية للأسلحة النووية قد بعث أملا جديدا في النقاش بشأن الأسلحة النووية. ورحبت باسم الوكالة بعرض المكسيك احتضان مؤتمر لمتابعة بحث المسألة، كما رحبت بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بنزع الأسلحة النووية تابع للجمعية العامة وأيضا بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح عام ٢٠١٣.

٣٣ - وأضافت قائلة إن التقدم متواصل فيما يخص مسألة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك إعلان منغوليا كونها دولة خالية من الأسلحة النووية. وذكرت وكالة حظر الأسلحة النووية في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتطلع إلى التوقيع أو المصادقة على بروتوكولات إضافية لمعاهدات إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأفريقيا ومنطقة المحيط الهادي. كما حثت أعضاء مجلس الأمن الدائمين الذين أصدروا إعلانات تفسيرية عند التوقيع أو التصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة تلاتلولكو على تعديل تلك الإعلانات أو سحبها، وخاصة تلك تؤثر على وضع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بوصفها منطقة متروعة السلاح النووي.

٣٤ - وأردفت قائلة إن الوكالة تأسف لتأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط، وأعربت عن أملها في انعقاده في أقرب الآجال. وقالت إن الوكالة بقدر ما ترحب بمبادرات خفض الأسلحة النووية، بقدر ما تعتبر من المهم تشجيع المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي الشامل الكامل بشكل يعيد التوازن لتنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة. كما تحث الوكالة أيضا الدول التي لم توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو تصادق عليها بعد، وخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، أن تبادر إلى القيام بذلك.

٣٥ - وقالت في ختام كلمتها إن الإعلان المشترك لعام ٢٠١١ الذي وافقت من خلاله وكالة حظر الأسلحة النووية بدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المساهمة في الجهود الدولية للدفع بالمفاوضات نحو استصدار صك ملزم قانونا بشأن حظر الأسلحة النووية، يشكل أحد المبادئ التوجيهية لجدول أعمال الوكالة، والذي يقوم على اعتبار عدم الانتشار ونزع السلاح مسألة واحدة لا تقبل التجزيء. وذكرت أن الوكالة سوف ستمضي بمساهمة الحكومات والمجتمع المدني في انجاز برامجها التربوية في مجال السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وانتهت المناقشة المشمولة بالمحضر الموجز في الساعة ١٨:٠٠.